ابدى في محادثاته مع سيسكو استعداد اسرائيل للانسحاب مسافة ٣٥ كم ، عادت اسرائيل على لسان وزير الدفاع نفسه (معريف ٧١/٦/١٨) لتؤكد انها لم تبحث اصلا في مسألة مدى الانسحاب ، وانها ليست مستعدة للبحث فيها الا اذا وافقت مصر على الشروط الاساسية لاسرائيل .

ان الشروط الاساسية لاسرائيل ، من بين ما ورد في خطاب غولدا مئير ، وكما عاد فحددها وزير الدفاع الاسرائيلي في المقابلة التي اجرتها معه معريف ، هي اربعة : اولا — وقف اطلاق النار دائم ، ولا مجال بعد الاتفاق لاستئناف القتال . ثانيا — لا عبور لقوات مصرية او غيرها لقناة السويس . ثالثا — الملاحة حرة للجميع بما في ذلك لاسرائيل . رابعا — الاتفاق ليس جزءا من اتفاق يارينغ او اي اتفاق شامل ، وانما هو اتفاق قائم بذاته ، واستمراره ليس مشروطا بتقدم او عدم تقدم المفاوضات لاتفاق دائم . وجميع هذه الشروط ، كما بات معروفا جيدا ايضا ، مناقضة لشروط مصر التي تطلب ربط الاتفاق المرحلي بالاتفاق الشامل بشكل عضوي ومنذ البداية ، وتطلب بان يكون الانسحاب الاسرائيلي خطوة اولى لانسحاب شامل ، وتحتفظ للقوات المصرية بالحق في عبور قناة السويس والتمركز شرقها ، وتحدد وقف اطلاق النار بستة شهور يقوم خلالها يارينغ باعداد جدول زمني لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن والا جددت مصر القتال ، وتربط الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس بحل مشكلة اللاجئين .

وواضح من الهوة القائمة بين شروط كل من مصر واسرائيل لفتح القناة لماذا يعبر المسؤولون في كل من الدولتين عن اعتقادهم بان فرص الوصول الى حل مرحلي ضئيلة جدا . ان محاولة ايجاد جسور فوق هذه الهوة كانت في الحقيقة مدار جهد خاص قامت به الولايات المتحدة وتكلل في نهايته ، كما تشير الانباء ، بالفشل . وقد ولد هذا الجهد ، رغم تحيزه الواضح لاسرائيل ، ردودا سلبية لدى المسؤولين الاسرائيليين ، الذين يبدو انهم ما زالوا غير مستعدين بعد حتى لقبول آراء حليفهم الاكبر والوحيد تقريبا ، الولايات المتحدة .

وقد تمثل اول ردود الفعل السلبية تجاه الجهود الاميركية ، بعد زيارة روجرز لاسرائيل ، في الحملة التي شنتها الصحافة الاسرائيلية على المؤتمر الصحفي الذي عقده روجرز في ٧١/٦/١٥ ولخص فيه مجالات الاتفاق والخلاف بين اطراف النزاع المعنية . وقد بحث مجلس الوزراء الاسرائيلي موضوع المؤتمر الصحفي وقرر ابلاغ السفير الاميركي في اسرائيل بان ينقل لحكومته تحفظ اسرائيل تجاه ما سماه روجرز بمجالات الاتفاق والخلاف ، لئلا يفسر سكوتها وكأنه موافقة ضمنية على كلام روجرز . وقد كان التحفظ موجها بشكل خاص ضد الاقوال التالية : « كلنا متفقون على ان (الاتفاق المرحلي) يمثل فقط خطوة لتجسيد كامل لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ... والهدف هو اتفاق سلام نهائي وفتح القناة ليس هدفا قائما بذاته » و « خلال فترة معينة ، شهور او سنوات، يجب ان يستمر وقف اطلاق النار » . وضد الطبيعة الغامضة للكلام الذي عبر فيه روجرز عن طبيعة القوات التي ستشغل المنطقة المخلاة من القوات الاسرائيلية في حالة اخلائها ، واسقاط روجرز للملاحة الاسرائيلية في القناة بعد فتحها من نقاط الخلاف . وفي نفس الجلسة (معريف ٧١/٦/٢٥) التي بحث خلالها مجلس وزراء دولة العدو موضوع مؤتمر روجرز الصحفي، تقرر العمل على افهام الحكومة الاميركية بانه من الافضل لها الا تعد وثيقة جديدة حول الحل المرحلي ، والا اساء هذا لدور الوساطة الذي تلعبه ، لان اسرائيل ستجد نفسها مضطرة لرفضها كما رفضت من قبل « وثيقة » يارينغ عندما تجاوز ، على حد ادعائها ، دوره كوسيط .

ان الحديث عن اقتراحات جديدة لكسر الجمود الذي تأطر ضمنه الحل المرحلي ، بدأ يغزو الصحافة الاسرائيلية منذ بدايات شهر حزيران ، وبدأت الصحافة في الوقت ذاته تتحدث عن نقاشات تدور في مجلس الوزراء حول هذا الموضوع . وقد رأى يسرائيل غاليلي ، احد اقرب الوزراء المقربين من غولدا مئير ، في اقوال روجرز في المؤتمر الصحفي المذكور ، مؤشرا لقيام التفكير في « وثيقة جديدة » . وعندما كشف موضوع الرسالة التي سلمها بيرجس ، ممثل الولايات المتحدة في القاهرة ، للحكومة المصرية ، والتي تضمنت على حد قول واشنطن بوست اقتراحات بانسحاب اسرائيل الى مدى ٥٦ كم شرق القناة وعبور قوات مصرية ، رأى المسؤولون الاسرائيليون فيها تأكيدا لاعتقادهم ان اقتراحات جديدة قد تبلورت، وايدوا شكوكهم في الرواية الرسمية الاميركية بان